منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة فى الجمهورية التونسية

أ. فوزي بويحيى
رئيس مصلحه متابعه القرارات الحكومية ،
وزارة شئون المرأة والأسرة الطفولة بتونس

1.مقدمة عامة

لقد حرصت تونس منذ الاستقلال على كسب رهان إعداد الموارد البشرية وبناء الدولة العصرية بإصلاح **نظام التعليم** وسنّ قانون **الأحوال الشخصية** منذ سنة 1956 هي توجهات شهدت نقلة نوعية بعد تغيير السابع من نوفمبر 1987، ممّا هيّأ الأرضية المثلى لمزيد التقدم في هذا المجال وفق رؤية متبصرة و**إرادة سياسية ثابتة** تعتبر المرأة طرفا أساسيا في عملية التنمية.

وإنّ الحرص على تجسيم الارتباط العضوي بين النهوض بالمرأة ومسألة العليم والتربية، وجد أكثر من تعبير سواء على مستوى الخطاب أوالممارسة، أو عند رسم المخططات ووضع البرامج، ذلك أن "مفهوم التربية الشاملة" والمتكافئة أصبح في تونس من التوجّهات الثابتة، ومن القواعد المعتمدة عند اتخاذ الإصلاحات وإقرار البرامج والإجراءات المتعددة لتجذير هذا المفهوم في الواقع المعيش.

وتعكس هذه الدراسة المسحية حوصلة تحليلية للمؤشرات والبيانات التي تضمنتها إستمارة الإستبيان الذي شمل العديد من البرامج والمشروعات التعليمية والتدريبية التي تستهدف الفتاة والمرأة في تونس.

وقد إلتزمت هذه الدراسة بالإطار المرجعي المتفق عليه في ورشة العمل المنعقدة بالقاهرة يومي 28 و29 نوفمبر 2004 حول مجال التعليم والذي يتضمن تحديد مجال المشروعات في القطاعات التالية :

- محو الأمية لدى الإناث.
- تنمية المهارات الحياتية والمهنية والتدريب لدى الفتاة وللمرأة.
- إنقطاع الفتاة عن الدراسة.
- محو الأمية التقنية للمرأة والتعليم المستمر.

كما تقيدت الدراسة بالفترة الزمنية التي تغطيها، وهي عشرية (1995-2005)، واستندت معايير إختيار المشاريع إلى جملة من المتغيرات الأساسية تتمثل بالأساس في :

- طبيعة الجهة المشرفة على تمويل وتنفيذ هذه البرامج والمشاريع التعليمية والتدريبية، حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى حجم التمويل.
- أن تستهدف هذه المشروعات الفتاة والمرأة بالأساس أو أنْ تستهدفهما بنسبة كبيرة مقارنة مع العنصر الذكوري.
- أن يشمل مجال تغطية البرامج الوسط الحضري أو الريفي.
- الخصوصية التي يمكن أن تتميز بها هذه المشروعات (والخصوصية في هذا السياق لا تعني بالضرورة نقطة قوة ونجاح للمشروع بقدر ما قد تمثل متغيرا دالا يثري إستنتاجات الدراسة المسحية).

2. المنهجية المتبعة – العينية– الأسلوب-الصعوبات-الأهداف :

لقد غطّى المسح جملة من برامج تعليم وتدريب المرأة والفتاة تتوزع بين الوسطين الحضري والريفي وتتنوع في مجالات إهتماماتها، وقد تم تحديد حجم العينة إنطلاقا من تشخيص الوضع القائم حيث تبيّن وجود مجموعة من البرامج الإستراتيجية الكبرى، تتفرغ بدورها – على مستوى التنفيذ – إلى مشروعات وآليات ميدانية تطبيقية على المستوى الجهوي والمحلي. وبلغ عدد هذه المشاريع 35 مشروعا، وتشرف على تنفيذها الهياكل والبرامج التالية :

- **البرنامج الوطني لتعليم الكبار** الذي تشرف على تمويله وتنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج،
- **الوكالة التونسية للتكوين المهني** التي تشرف على مشروع التكوين المؤهل للفتاة الريفية،

- **الإتحاد الوطني للمرأة التونسية** الذي يشرف على تنفيذ مشروعات تدريبية لفائدة الفتاة عبر شبكة من مراكز التكوين في المدن والأرياف.
- **جمعية النهوض بالتشغيل وجمعية السكن، جمعية مساعدة عميقي الإعاقة بالبيت** التي تتولى تنفيذ مشروعات في مجال تنمية المهارات الحياتية والمهنية للمرأة تنموية بالتعاون مع جهات حكومية ودولية.
- **الصندوق الوطني للتشغيل، والمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفولة والشباب، ومدينة العلوم،** هياكل تتولى تنفيذ برامج نشر ثقافة التقنية والمعلوماتية لدى الإناث والذكور.
- **وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين** التي تتولى الإشراف على الخطط المقررة في مجال تأهيل برامج وهياكل التكوين والتدريب للفتاة والمرأة في الوسط الريفي.
- **وزارة التربية والتكوين ووزارة الشؤون الإجتماعية** والتي تتولى وضع البرامج والآليات لمكافحة انقطاع الإناث عن الدراسة .
- **المركز الأعلى للتكوين المستمر ومركز البحوث والدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة،** والذان يتولان تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتعليم المستمر.

2.1.المنهج والهدف العـام

إعتمدت الدراسة المسحية على الاستمارة كأداة تقييم واستطلاع واستقصاء لجملة المعلومات المحددة لطبيعة المشروعات والبرامج التعليمية والتدريبية وفق عينة من البرامج التي تستهدف الفتاة والمرأة. وقد تم ملء مجموعة الاستبيانات بمعاونة فريق العمل باعتماد المقابلة الشخصية مع المشرفين على تنفيذ البرامج.

مكن هذا الأسلوب من إيجاد نوع من **التواصل الديناميكي** بين الطرفين وفق أسلوب "**العصف الذهني**" مما أكسب المقابلة **قيمة مضافة** في مجال ملء الاستمارة وتفادى بالتالي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى نقص في تقدير بعض المتغيرات، كما تم إعتماد أسلوب الزيارة الميدانية لبعض المشروعات التدريبية وإجراء محادثات مع الإطار المباشر لعملية التدريب ومع الفتيات المنتفعات، وتابع بعض الحصص التعليمية، أعقبتها مقابلة مع المدير المشرف على المشروع لملء الاستمارة.
وقد ثبتت فاعلية ومصداقية هذا المنهج في الجمع بين المعاينة المباشرة لواقع المشروع والتواصل المباشر مع مختلف مكوناته وأطرافه من مشرفين وفتيات ونساء مستهدفات، في التعرف الدقيق على **نقاط قوة وضعف المشروع** من خلال عدة زوايا ومقاربات نظرية وتطبيقية، وهو ما يساهم في تحقيق أحد أهم الأهداف المبرمجة من الدراسة المسحية.

2.2.الصعوبات أو "معوقات" الدراسة

لم نجد صعوبات كبيرة على مستوى التواصل مع المشرفين على تنفيذ برامج التعليم والتدريب في مجال الفتاة والمرأة ولئن وجدت بعض الصعوبات في الحصول على المعلومات والبيانات الضافية.

معظم برامج التعليم والتدريب باستثناء مشروعات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، لم تكن مخصصة للفتاة والمرأة وإنما هي برامج مندمجة تستهدف الإناث والذكور على حد السواء، وهو ما جعل تقييم موقع المرأة في هذه البرامج عملا ليس بالسهولة بمكان نظرا إلى عدم توفر الإحصاءات وتحليل متغيرات من منظور النوع الاجتماعي.

استأثرت الأسئلة المتعلقة بتقييم المشروعات التعليمية والتمويل بالاهتمام إلا أن الأجوبة لم تكن دائما في المتناول وضافية وهو ما جعلنا نبذل جهودا مضاعفة للحصول على معلومات دقيقة في هذا المجال.

2.3.الأهــداف

تتمثل أهداف الدراسة بالخصوص فيما يلي :

- التعرف على نوعية المشروعات والبرامج وطبيعة الجهة المنفذة والممولة.
- التعرف على الأهداف الرئيسية والفرعية التي تعمل البرامج على تحقيقها.
- التعرف على الفئات المستهدفة والإنجازات المحققة وتقييم أداء المشروعات.
- التعرف على التحديات الداخلية والخارجية والصعوبات المطروحة أمام تدريب الفتاة والمرأة وتعليمها.
- التعرف على نقاط قوة المشروع التعليمي والتدريبي.
- استطلاع آفاق البرامج التعليمية والتدريبية التي تستهدف الفتاة والمرأة ومدى قدرتها على الاستدامة وبالتالي الاستجابة إلى التحديات المطروحة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة والمتجددة.

3.تحليـل البيانــات :

3.1.توزيع مشاريع العينة حسب المحاور

يبرز من خلال الجدول (3.1) أن 60% من مشاريع العينة تهتم بتنمية المهارات الحياتية والمهنية للفتاة والمرأة، وهو ما يعكس أهمية هذا المحور وشموليته للعديد من الأنشطة التعليمية والتدريبية المتصلة بمختلف جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية للفتاة والمرأة، حيث يتضمّن محور المهارات الحياتية إلى جانب التدريب المهني، برامج تكميلية وأساسية تعنى بمحو الأمية الأبجدية خاصة مما يجعله مجالا حيويا وعمودا فقريا يستقطب أنشطة تعليمية متعددة.

جدول (3.1) : توزيع مشاريع العينة حسب المحاور

المحـاور	العـدد	النسبة %
محو الأمية لدى الإناث	3	8.6
انقطاع الفتاة عن الدراسة	5	14.3
تنمية المهارات الحياتية والتدريب	21	60.0
الأمية التقنية والتكوين المستمر	6	17.1
المجموع	35	100

شكل(3.1) :توزيع المشاريع حسب المحاور

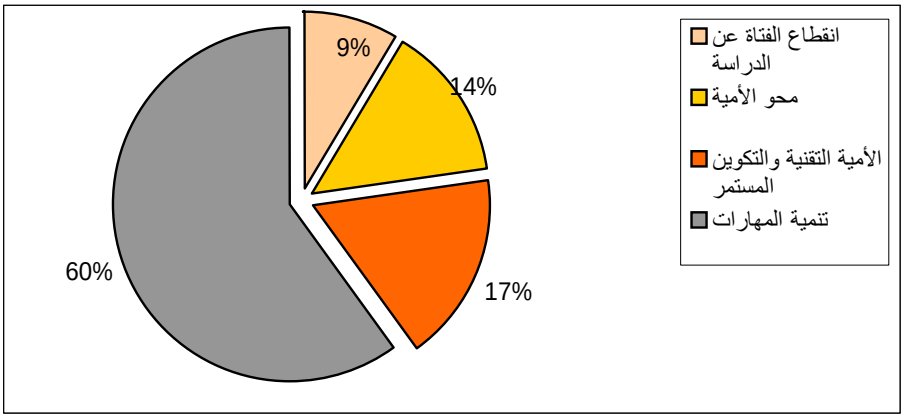

3.2.توزيع المشاريع حسب مدة الإنجاز

إنّ كثافة المشاريع التي تفوق مدة إنجازها 4 سنوات فأكثر تمثل 94.3% من مجموع مشاريع العينة يعبّر عن ظاهرة طبيعية متصلة بالبرامج ذات الصيغة التعليمية والتدريبية التي تهتم ببناء قدرات الإنسان وتكوينه وهو ما يستلزم فترة زمنية كافية تتيح تحقيق الأهداف التعليمية المرسومة لها.

جدول (3.2) : توزيع المشاريع حسب مدة الإنجاز

المدة	العدد	النسبة%
من 1 إلى 2 سنة	1	2.9
من 2 إلى 4 سنوات	1	2.9
من 4 سنوات فأكثر	33	94.3
المجموع	35	100

شكل (3.2) : توزيع المشاريع حسب مدة الإنجاز

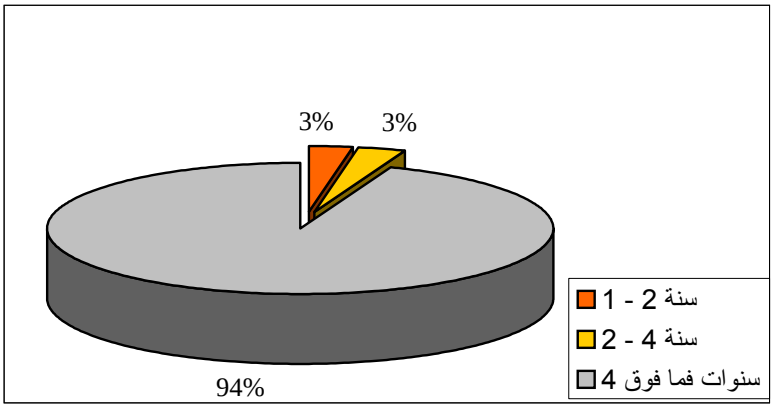

3.3.توزيع مشاريع العينة حسب البداية الفعلية

ينقسم توزيع المشاريع حسب تاريخ البداية الفعلية لنشاطها إلى فترتين منفصلتين أساسيتين، تمتد الأولى من 1957 إلى 1983 والثانية من 1992 إلى 2005، وتتميز الفترة الأخيرة بالانطلاق في التنفيذ الفعلي للعديد من المشاريع موضوع العيّنة، إذْ تبلغ نسبتها 61.1% وهو ما يفسر الحرص المتزايد خلال تلك الفترة على الارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب وإعادة تأهيلها بما يخدم أهداف التنمية إلى جانب وضع المرأة والفتاة صلب هذه المنظومة.

جدول (3.3) : توزيع مشاريع العينة حسب البداية الفعلية

السنة	العدد	النسبة%
[1957 – 1983]	7	30.9
[1992 – 2005]	13	61.1
دون إجابة	11	--
المجموع	35	100.0

شكل (3.3): توزيع مشاريع العينة حسب البداية الفعلية

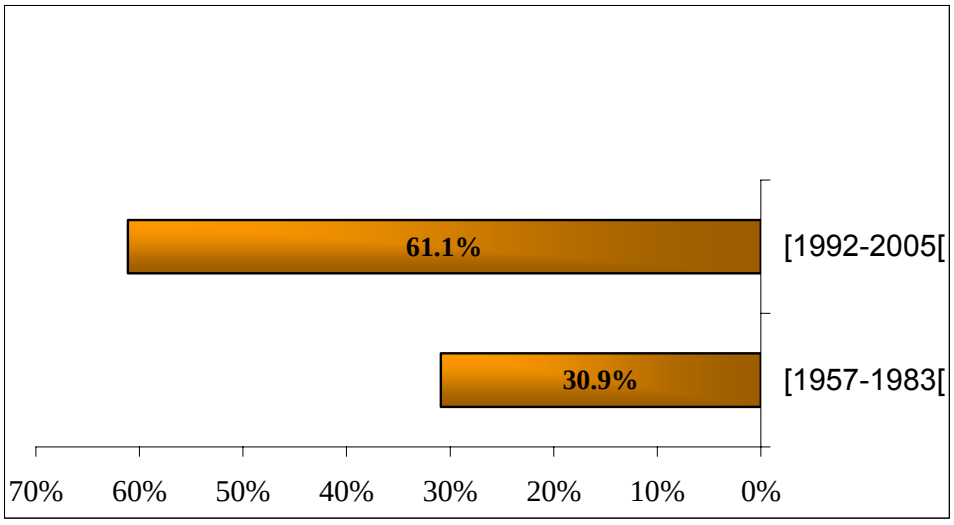

3.4.توزيع مشاريع العينة حسب التاريخ المخطط للانتهاء :

يتبين من الجدول (3.4) أن 56.3% من تاريخ الانتهاء من تنفيذ مشاريع العينة غير محدّد، وفي ذلك دليل على استناد أكثر المشاريع التعليمية والتدريبية إلى سياسات عامة تندرج ضمن المخططات الوطنية وبالتالي ارتباط هذه المشاريع ببرامج تنموية إستراتيجية طويلة المدى، وهو ما يؤكده الجدول (3.5) حيث أن 94.1% من المشاريع تتصف بصبغة الاستمرارية.

جدول (3.4) : توزيع مشاريع العينة حسب التاريخ المخطط للانتهاء

السنة	العدد	النسبة%
مستمر	9	28.1
غير محدد	18	56.3
1998	1	3.1
2003	1	3.1
2006	2	6.3
2009	1	3.1
غير مصرح به :	3	--
الجملـــة :	35	100.0

جدول (3.5) : الموقف الحالي للمشروع

الموقف	العدد	النسبة %
جديد	1	2.9
مستمر	32	94.1
جديد ومستمر	1	2.9
غير مصرح به	1	--
المجموع	35	100.0

3.5.الجهة المنفذة للمشروع

يبرز الجدول (3.6) توازنا في تنفيذ المشاريع المدروسة موضوع العينة بين الهياكل الحكومية والجهات غير الحكومية حيث أن 45.7 % من عينة المشاريع تنفذها منظمات وجمعيات في حين أن 40% تتولى تنفيذها مؤسسات حكومية وهو ما يعكس الخيارات الإستراتيجية في

مجال النهوض بالمرأة وتنمية الموارد البشرية النسائية باعتماد مبدإ الشراكة بين قطاعي الحكومي والأهلي في تنفيذ البرامج، ولا سيما في مجال محو الأمية وتدريب الفتاة وتأهيل المرأة حيث تشرف العديد من المنظمات الوطنية كالاتحاد الوطني للمرأة التونسية على تنفيذ برامج هامة في مجال تنمية المهارات الحياتية والمهنية للفتاة والمرأة وهي مجالات أصبحت بمثابة الاهتمامات التقليدية الثابتة للمنظمات والجمعيات النسائية التنموية في تونس، كما نلاحظ من جهة أخرى أن المشاريع المشتركة في التنفيذ، تبقى نسبتها محدودة، وهو ما يعكس مفهوما معينا للشراكة التي قد تشمل جوانب تتعلق بالتمويل والمتابعة دون التنفيذ الذي يبقى منوطا بعهدة جهة واحدة في أغلب المشاريع، وهو ما يطرح سؤالا حول المفهوم والواقع المتداول للشراكة في العمل التنموي وخاصة في مجال التعليم والتدريب.

جدول (3.6) : الجهة المنفذة للمشروع

الجهة	العدد	النسبة %
حكومية	14	40.0
غير حكومية	16	45.7
حكومية وغير حكومية (شراكة)	5	14.3
المجموع	35	100.0

الشكل(3.4) : الجهة المنفذة للمشروع

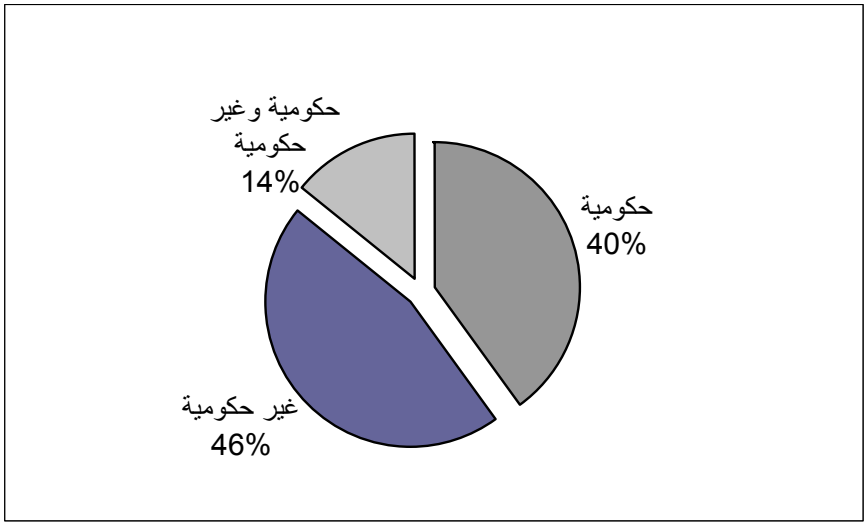

3.6.طبيعة الجهة الممولة للمشروع

يعكس الجدول (3.7) طغيان التمويل الحكومي على مجموع مشاريع العينة ويفسر ذلك بمحدودية قدرات الجمعيات غير الحكومية على تمويل برامج تعليمية وتدريبية بصفة كاملة وبالتالي ضمان النجاعة والديمومة والمردودية والشمولية في التغطية والتطوير المتواصل لمحتوى البرامج التعليمية والتدريبية وأدواتها البيداغوجية.

جدول (3.7) : طبيعة الجهة الممولة للمشروع

الجهة	العدد	النسبة%
دولي	3	8.8
حكومي	20	58.8
غير حكومي	6	17.6
حكومي وذاتي	2	5.9
حكومي وغير حكومي (الشراكة)	2	5.9
حكومي ودولي	1	2.9
غير مصرح به	1	--
المجموع	35	100.0

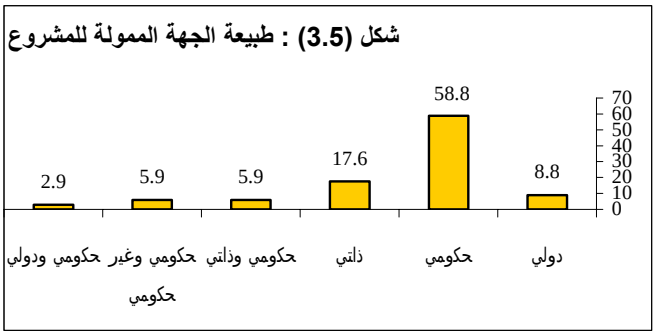

3.7.طبيعة تمويل مشاريع العينة

يؤكد الجدول (3.8) التواتر النسبي للمشاريع الممولة في إطار ثنائي والضعف للمشاريع الممولة في نطاق ثلاثي ومتعددة الأطراف وهو ما يعكس تدني تعبئة الموارد على صعيد التعاون الإقليمي والدولي وتوظيفها في مجال تعليم وتدريب الفتاة والمرأة واكتفاء بعض مشاريع العينة بتعبئة موارد مالية محدودة في هذا النطاق قصد إقامة المباني والتجهيزات الأساسية دون أن يندرج ذلك في مسار متكامل وبرنامج تعاون متصل الحلقات يشمل توفير التجهيزات والبنية الأساسية لمراكز التدريب، وتوفير المستلزمات البيداغوجية وتطوير برامج التكوين ودعم الإطار البشري ومتابعة الخريجات، ويمكن الإشارة كمثال على ذلك (مركز التكوين الفلاحي العصري للفتيات بشبدة التابع للإتحاد الوطني للمرأة التونسية.)

جدول (3.8) : طبيعة التمويل

الطبيعة	العدد	النسبة
أحادي	23	76.7
ثنائي	5	16.7
ثلاثي	1	3.3
متعدد الأطراف	1	3.3
غير مصرح به	5	--
المجموع	35	100

الشكل(3.6): طبيعة التمويل

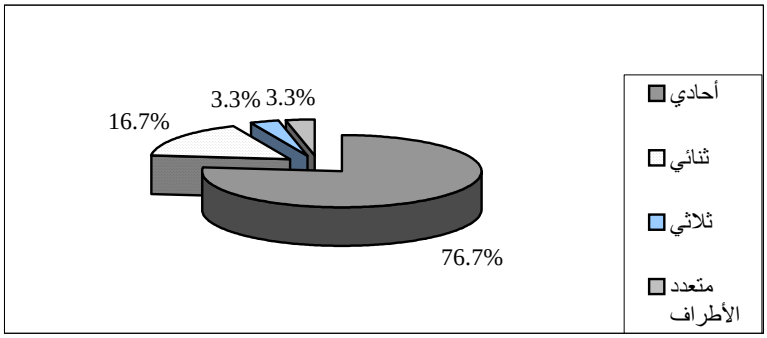

3.8.التغطية الجغرافية لمشاريع العينة :

أما فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية للمشاريع المدروسة فيتضح اتجاه عام نحو التوازن في التغطية بين الوسطين الحضري والريفي في المجالات المتعلقة بمحو الأمية وتنمية المهارات الحياتية والتدريب المهني للفتاة والمرأة ومكافحة الانقطاع عن الدراسة، وهو ما يعكس واقع منظومة التدريب والتعليم في تونس المكرسة لمبدإ تكافؤ الفرص بين الجهات وبين الفئات. وهو ما يجسم شمولية محاور الدراسة حيث تستقطب مجالات محو الأمية والتدريب المهني فئات نسائية تختلف عن الفئات النسائية المستهدفة ببرامج نشر الثقافة التقنية والتعليم المستمر الذي يبقى نشاطا تعليميا يهم النساء المتواجدات في المدن والأقطاب العمرانية الحضرية بوجه خاص نظرا لتركيز هذه الأنماط من التعليم على النخب النسائية ذوات مستوى تعليمي محترم لتنمية قدرات المرأة، بما يتماشى وتطور مكانتها في مواقع القرار والتقدم التكنولوجي والمعرفي.

جدول (3.9) : التغطية الجغرافية

الجهة المغطاة	العدد	النسبة
مدينة	16	45.7
قرية	14	40
حي	5	14.3
المجموع	35	100

شكل (3.7) : التغطية الجغرافية للمشاريع

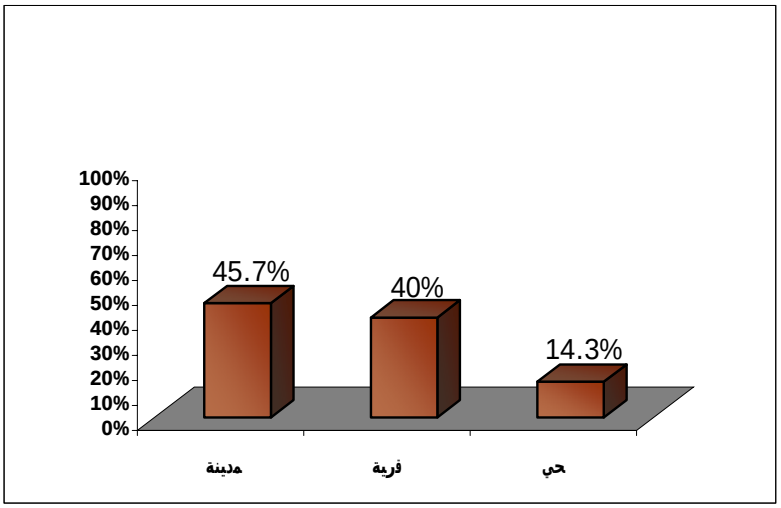

3.9. الفئات المستهدفة :

تعتبر الفتاة والمرأة المستهدف الرئيسي للمشاريع، إذْ بلغت نسبة النساء 74.3% ونسبة الفتيات 91.4% (أنظر الجدول 3.10) ويلاحظ أن نسبة الجمعيات الأهلية تمثل عنصرا هاما مستهدفا أساسيا في مشاريع التعليم والتدريب التي تعنى بالفتاة والمرأة، إذْ بلغت نسبتهن 40% وهو ما يبين مدى انخراط مكونات المجتمع المدني في العمل التنموي من جهة، ويؤكد مدى حرص المشاريع التعليمية والتدريبية واهتمامها المتزايد بالجمعيات وسعيها إلى استقطاب وتشريك هذه الجمعيات في دورة نشاطها باعتبارها قنوات فاعلة في الوصول إلى شرائح نسائية واسعة وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة في مجال تعليم وتكوين الفتاة والمرأة.

جدول (3.10) : الفئات المستهدفة

الفئات	التواتر	النسبة %
المرأة والطفل	6	17.1
المرأة	26	74.3
الفتيات	32	91.4
القطاع الخاص	4	11.4
الجمعيات الأهلية	14	40
أخرى	5	15.4

جدول (3.11) : توزيع المستفيدين حسب المحاور

المحاور	عدد المستفيدين
انقطاع الفتاة عن الدراسة	40393
محو الأمية لدى الإناث	190134
تنمية المهارات الحياتية والتدريب	12305
الأمية التقنية والتكوين المستمر	64894

3.10.طبيعة المشاريع

إن المتأمل في الجدول (3.12) والمتعلق بطبيعة مشاريع العينة وجدول تواتر الإنجازات (أنظر الجدول 3.15) يلاحظ تمحور الأنشطة المنجزة حول عنصرين رئيسيين : تعليم، تدريب والتوعية، إلا أن ما تحظى به عناصر أخرى تتعلق بالخدمات وتزويد بالوسائل والأجهزة والمعلومات من نسب تواتر معتبرة يؤكد الإهتمام المتزايد بتطوير العملية التعليمية والتدريبية وعدم الإكتفاء بأداء هذه العملية بصفة مجردة حيث تتضمن بعض المشاريع تقديم الخدمات تتمثل خاصة في متابعة الخريجات من مراكز التكوين وتزويدهن ببعض الوسائل إلى جانب الحاجة الضرورية إلى التزوّد بالأجهزة وتطوير البنية التحتية بالنسبة إلى مشاريع التعليم والتدريب في مجال التقنيات الحديثة ومؤسسات التعليم والتكوين المستمر.

جدول (3.12) : طبيعة المشاريع

طبيعة المشروع	التواتر	النسبة %
تعليم	30	88.2
تدريب	30	88.2
خدمات	10	29.4
تنمية مؤسسية	4	11.8
تطوير البنية التحتية	4	11.8
رسم سياسات	8	23.5
تزويد بالوسائل	11	32.4
توعية / إعلامية	25	73.5
تطوير / تزويد بالأجهزة والمعلومات	8	23.5
أخرى	35	100.0

3.11.تواتر الأهداف الرئيسية للمشاريع :

نلاحظ بالرجوع إلى الجدول (3.13) أن تطوير القدرات النسائية وتدريب المرأة والفتاة وتوفير الفرص المتكافئة في مجال التكوين المستمر يمثل أهم الأهداف الرئيسية التي تعمل المشاريع على تحقيقها حيث بلغت نسبة التصريح بهذا الهدف في كل المحاور 65.7% وهو ما يخدم مفهوم تمكين المرأة الذي بلغت نسبة تواتره كهدف فرعي في الجدول (3.14) بنسبة 22.9% مما يؤكد أن التعليم والتدريب والتكوين المستمر يبقى من أهم شروط تحقيق مفهوم **"تمكين المرأة"** وهو ما يفسر ما حظيت به مسألة تنمية المهارات الحياتية والمهنية للفتاة والمرأة في منظومة التعليم والتربية الشاملة في تونس باهتمام كبير قصد تطوير خبراتها ورفع مهاراتها والرقي بمكانة المرأة في مسار التنمية.

جدول (3.13) : تواتر الأهداف الرئيسية للمشاريع

الأهداف	التواتر	النسبة %
تشخيص وإيجاد حلول بديلة	4	11.4
دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين	2	5.7
تحسين أداء المدرسة	3	8.6
التكيف الاجتماعي	2	5.7
تطوير القدرات والتدريب والتكوين المستمر	23	65.7
نشر ثقافة التقنية	3	8.6
تقليص الأمية	3	8.6

جدول (3.14): تواتر الأهداف الفرعية للمشاريع

الهدف	التواتر	النسبة %
مقاومة الفشل المدرسي	3	8.6
توفير التجهيزات الأساسية للمدارس	1	2.9
التمكين	8	22.9
دعم الشراكة	2	5.7
خلق مواطن الشغل	14	40.0
توظيف تكنولوجيا الاتصال والإعلام	4	11.4
توجيه برنامج تعليم الكبار نحو الفئات الفتية	7	20.0
الإحاطة النفسية والاجتماعية	6	17.1
المحافظة على الصناعات التقليدية	3	8.6

3.12.إنجازات المشاريع :

ويتدعم الاستنتاج السابق باستقراء جدول توزيع الإنجازات حسب نوعية النشاط ذلك أن الإهتمام بالتدريب كعنصر أساسي في منظومة تطوير قدرات المرأة والفتاة، قد تبوّأ نسبة هامة في جدول تواتر الإنجازات في مشاريع العينة إذْ بلغت نسبته 91.4% وهو ما يجعل أجندا الإنجازات في تناغم مع أجندا جدول الأهداف الرئيسية والفرعية للمشاريع.

جدول (3.15): تواتر الإنجازات في المشاريع

طبيعة الإنجازات	التواتر	النسبة %
تدريب	32	91.4
توعية	22	62.9
أخرى	14	40.0

3.13.التقييـــم

تمثل عملية التقييم جزءا هاما في الدفع بالمشروعات التعليمية والتدريبية نحو آفاق أفضل من المردودية والنجاعة، وقد اكتسى هذا الجانب مكانة متميزة ضمن استنتاجات الدراسة المسحية باعتبار أن التدريب والتعلم فعل بنائي موصول يعتمد التراكم وتكامل التجارب.

جدول (3.16): تقييم المشروع من عدمه

الحالات	العدد	النسبة %
وجود تقييم	21	63.6
عدم وجود تقييم	12	36.4
غير مصرح به	2	--
المجموع	**35**	

جدول (3.17): الجهة المقيمة

جهة التقييم	العدد	النسبة
دولي	3	14.3
وطني	8	38.1
داخلي	10	28.6
غير مصرح به	14	--
المجموع	35	

من خلال جدول تقييم المشاريع يلاحظ أنه بالرغم من تأكيد المستجوبين لوجود تقييم 63.6% (جدول 3.16) إلا أن أكبر نسبة للجهة المقيمة وطنية 38.1% وداخلية 28.6% فدولية 14.3% (جدول 3.17) وبالعودة إلى الاستمارات لم نجد تحديدا لنتائج التقييم خاصة إذا كانت الجهة المقيمة وطنية وداخلية أو ذاتية أما إذا كانت الجهة دولية (14.3%) فبالرغم من محدودية تدخلها إلا أنها تفضي إلى نتائج قيمة من ذلك أن برنامج تدخل خلايا العمل الإجتماعي في الوسط المدرسي قد تم تقييمه من "**اليونسيف**" وأفضى إلى نتائج من أهمها :

- توحيد منظومة جمع المعطيات.
- وضع دليل منهجي للمتدخلين الميدانيين للحد من الانقطاع.
- تكوين الأعوان في استخدام منظومة المعطيات والدليل المنهجي.
- تكوين المكونين.

وبذلك نستنتج أن تقييم "**اليونيسيف**" قد أفضى إلى نتائج هامة طورت طرق تدخل الأخصائيين الاجتماعيين للحد من الانقطاع عن الدراسة.

3.14. نقاط قوة المشروع

إن المشاريع التعليمية والتدريبية تتضمن في كينونتها نقاط قوة تمثل مكاسب ثابتة تؤكد شرعية وجودها مهما واجهت من صعوبات وتحديات. ومن هذا المنطلق سعت الدراسة إلى استجلاء هذه النقاط للوقوف على المرتكزات الإيجابية للمشروعات التدريبية في ظل محيط متغير. ويبين الجدولين التاليين هذه النقاط حسب نسب تكرارها والمحاور التي تختص بها.

جدول (3.18): نقاط قوة المشروع

نقاط القوة	التواتر	النسبة %
تشخيص وتدخل بديل	6	17.1
ضمان حد أدنى من تكوين جيد وملائم	14	40.0
دعم الاندماج الإقتصادي للمتكونة	3	8.6
الإستجابة لحاجيات المرأة	8	22.9
التقليص من الأمية	2	5.7
الإرادة السياسية	6	17.1
الشراكة	2	5.7
دعم المكانة الإجتماعية للمرأة	5	14.3

جـدول (3.19) : توزيع نقـاط قوة المشـروع حسب المحاور

نقاط القوة / المحاور	انقطاع الفتاة عن الدراسة	محو الأمية لدى الإناث	تنمية المهارات الحياتية والتدريب	الأمية التقنية والتكوين المستمر
تشخيص وتدخل بديل	5		1	
توفير تكوين جيد وملائم	--	--	11	3
دعم الاندماج الاقتصادي للمتكون	--	--	3	--
الاستجابة لحاجيات المرأة	--	--	8	--
التقليص من الأمية	--	1	--	1
الإرادة السياسية الداعمة	1	1	2	2
الشراكة	1	--	--	1
دعم مكانة المرأة الاجتماعية	--	--	4	1

نظرا لتعدد نقاط قوة مشاريع العينة في الاستمارات، تمّ تصنيفها في النقاط المحددة في الجدول (3.18)، ثم استخرج تواتر نقاط القوة حسب المحاور الأربعة موضوع البحث في الجدول (3.19). وأفضت النتائج إلى اعتبار **ضمان حد أدنى** من التكوين الجيد والملائم أحد أهم نقاط قوة مشاريع العينة، إذْ بلغ تواتره 17 مرّة أي بنسبة 40% في محور "**تنمية المهارات الحياتية والتدريب"** للفتاة والمرأة و3 مرات في محور "**محو الأمية التقنية والتكوين المستمر**". ويمكن تحليل ذلك بالإرتباط الوثيق بين تطوير المهارات الحياتية والمهنية للمرأة، وتمكينها من اكتساب مهارات في مجال التقنيات الحديثة وما يشهده سوق الشغل من تغييرات تكنولوجية متسارعة ومتعددة تتطلب جودة في التكوين تضمن اندماج المرأة بصفة فعالة في الديناميكية المتطورة لسوق الشغل.

إلاّ أن هذه البيانات قد تطرح إشكالا يتعلق بمدى قدرة هذه المشروعات على التوفيق بين ما تواجهه من صعوبات ولا سيّما على صعيد ضعف الموارد المالية وقدرتها على توفير تكوين جيد وملائم للمستهدفات من الفئات النسائية، وهو ما يمكن تفسيره بما يتميّز به الإطار البشري من تفانٍ وعطاءٍ ومثابرةٍ في أداء المهام التعليمية والتدريبية والذي مثل دوْما أحد العوامل الأساسية في الرفع من أداء المؤسسات التكوينية .

كما يتضح من خلال الجدولين المذكورين أن من أهم نقاط قوة برامج التعليم والتدريب للمرأة والفتاة في تونس توفر الإرادة السياسية والحرص على تشخيص واقع البرامج وبلورة التدخلات البديلة قصد تعديلها ومزيد تصويبها وهو ما ينعكس بالإيجاب على دعم المكانة الإجتماعية للمرأة .

3.15. التحديات الداخلية والخارجية للمشاريع :

جدول (3.20): التحديات الداخلية للمشاريع

التحديـات	العـدد	النسبة %
نقص الإعلام حول المشروع	2	6.3
عدم إحترام إجبارية التعليم	1	3.1
غياب الشراكة	2	6.3
ضعف الموارد المالية والبشرية	21	65.6
تدخل جهات غير مؤهلة	2	6.3
صعوبة إستقطاب الدارسين	2	6.3
تواضع مستوى الدخل للمتكونات	1	3.1
التشتت السكني للفئات الأمية	1	3.1
غير مصرح به	3	--
المجموع	35	100.0

جدول (3.21) : توزيع التحديات الداخلية للمشاريع حسب المحاور

المحاور	التحـديـــــــــات								المجموع
	نقص الإعلام	عدم إحترام إجبارية التعليم	غياب الشراكة	ضعف الموارد المالية	تدخل جهات غير مؤهلة	صعوبة إستقطاب الدارسين	تواضع مستوى دخل المتكونات	التشتت السكني	
محو أمية الإناث						2			2
إنقطاع الفتاة عن الدراسة		1	1	1					**3**
تنمية المهارات والتدريب	1		1	17	2		1		**22**
الأمية التقنية والتكوين المستمر	1			3				1	**4**
المجمـوع	**2**	**1**	**2**	**21**	**2**	**2**	**1**	**1**	**32**

يتبيّن من خلال هذين الجدولين أنّ من أهم التحديات الداخلية التي تواجهها المشروعات التدريبية :

- ضعف الموارد المالية والبشرية إذْ أن 21 مشروعا يشكو من نقائص في الدعم (أنظر الجدول 3.20) أي بنسبة 65.6% من مجموع العينة، ويتواتر بنسبة أكبر في محور (تنمية المهارات والتدريب (17 مرة) ويمكن على سبيل المثال الاستدلال بالاستمارة الخاصة بمركز التكوين الفلاحي العصري للفتيات بشيدّة الذي يشرف عليه الإتحاد الوطني للمرأة التونسية وقد تم إحداثه بالتعاون مع برنامج الخليج

العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي، يتوفر هذا المركز على طاقات هامة وكامنة، وتكوين جيد وشامل واتساع موقعه، كما يوفر فرص واعدة...، إلاّ أن هذا المشروع يشكو نقص التمويل فهو مكبل بمحدودية الإمكانات المالية المتوفرة مما يحول دون إستغلال كامل الطاقات المتاحة والإستجابة للإقبال المتزايد على برامجه التكوينية.

- نقص الإعلام حول المشاريع التدريبية والتكوينية خاصة المشروعات التي تهتم بالتعليم المستمر ونشر الثقافة التقنية.

أما بقية التحديات فإنها تتواتر بنسب متقاربة في كل مشاريع العينة، إذْ تقدر نسبة إستقطاب الدارسين كتحدّ داخلي 6.3% يظهر في برامج محو الأمية (أنظر جدول 3.3) هذا إلى جانب التشتت السكني للفئات المستهدفة من هذا البرنامج، ومحدودية المستوى التعليمي للنساء والفتيات المسجلات بالمراكز والشعب التدريبية خاصة وأن أغلبهن قد انقطعن مبكرا عن التعليم وتواضع دخلهن وتدني مستوى عيشهن (3.1%) مما يحول دون المواظبة وإقبال الفتاة والمرأة على التكوين في الأوساط الريفية.

وعموما فإن تنوّع الحاجيات وتنامي المتطلبات المالية والبشرية للتكوين، تعتبر من أهم التحديات الداخلية التي تواجهها منظومة التكوين التابعة للجمعيات من أجل تطوير برامج التدريب. ذلك أنّ تمويل مستلزمات التدريب، يعتبر مؤشرا أساسيا ودالا على مدى أهمية هذه المسألة في برامج عمل الجمعيات النسائية والتنموية خاصة، ومن خلال قراءة البيانات المقدمة، يبدو واضحا أنّ قضية تطوير التكوين والتدريب مرتبط إلى حد كبير بموضوع الإعتمادات المالية والتجهيزات الحديثة المتوفرة والتي لا تزال محدودة لدى الجمعيات.

جدول (3.22): التحديات الخارجية للمشاريع

التحديـات	العـدد	النسبة %
إحداث مواطن الشغل	5	20.8
غياب الدعم المالي للمشاريع	3	12.5
السن القصوى للإلتحاق بمراكز التكوين	1	4.2
إيجاد مهن جديدة	1	4.2
عدم تماشي التكوين مع المستوى التعليمي للفتيات	1	4.2
قلة الإقبال على التكوين	6	25.0
تنظير شهائد التكوين	4	16.7
الفجوة الرقمية	2	8.3
تدني مستوى العيش	1	4.2
دون إجابة	11	--
المجموع	**35**	

أما على صعيد التحديات الخارجية، فإنها تتعلق بالأساس بقلة الإقبال على التكوين 25.0% إلى جانب صعوبة إيجاد مواطن شغل 20.8% ونقص في الدعم المادي لمشروعات التدريب وتعليم المرأة والفتاة التي تتواتر بنسبة 12.5% من مجموع المشاريع، وهو تحدي يتزايد تأثيره في واقع اجتماعي واقتصادي متحرك يشهد تحولات عميقة على صعيد أنماط التعليم والتكوين ومناهجه البيداغوجية والتقنية مما أدى إلى وجود فجوة رقمية تمثل تحدٍّ لبعض المشاريع بنسبة 8.3% (أنظر الجدول 3.21).

ويتضح من خلال تصريحات المستجوبين المنتمين إلى الجمعيات، أنّ المنافسة غير المتكافئة من طرف مؤسسات التكوين الحكومية والخاصة، تمثل تحديا أساسيا بحكم الفارق في الإمكانيات والبنى الأساسية والتجهيزات والموارد البشرية ومحدودية الموارد المالية المتوفرة للجمعيات، وذلك بالرغم من أن معلوم التكوين بمركز التكوين المهني التابع للاتحاد أقل من نظيره بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص إلا أننا نلاحظ إقبالا أكبر على هذه المراكز.

كما يمثل وجود بعض مراكز تكوين الفتيات في محيط إقتصادي وتجاري متنوع وثريّ، عامل إيجابي وسلبي في آن واحد، إذْ يعطي هذا المحيط الخارجي دفعا لعملية التكوين وترويج الإنتاج إلا أنه يستقطب من جهة أخرى اليد العاملة قبل استكمال التكوين.

3.16. المتغيرات أو الفرص الواعدة

إنّ التحولات والمتغيرات الحالية والقادمة والتي شكلت وستشكل عالم القرن الحادي والعشرين، في سياقاته الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والتقنية، لها تأثير كبير في صياغة توجهات وأهداف المؤسسة التعليمية والتدريبية في بنيتها ومناهجها وأدواتها وتمويلها وأساليبها التعليمية.

وإنّ ما تتضمنه الجداول الموالية من بيانات حول المتغيرات التي تمثل فرصا خارجية واعدة للمشروعات التعليمية والتدريبية التي تستهدف الفتاة والمرأة تؤكد جملة من المعطيات التي أصبحت من حقائق هذه الحقبة التاريخية وخصائصها الحضارية ذلك أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور قيام نظام تعليمي وتدريبي ناجح خارج دائرة التفاعل مع المتغيرات التقنيات الحديثة مع تنامي دور المجتمع المدني حيث إستقطبت هذين المتغيرين وعلى التوالي بنسبة 18.2% و31.8% من جملة تصريحات المستجوبين.

كما برز ومن خلال الجدول(3.24)أنّ الحاجة التي تستدعي إستدامة مشروعات التعليم والتدريب لفائدة المرأة تكمن بالأساس **في الإقبال المتزايد** على التكوين من أجل الحصول على الشغل ومواكبته التطور التكنولوجي وهي معادلة ثلاثية : الإقبال – الشغل – التكنولوجيا تمثل القطب المركزي لاستدامة هذه المشاريع.

جدول (3.23): المتغيرات التي تمثل فرص خارجية للمشروع

المتغيرات	العـدد	النسبة %
تطور استعمال التقنيات الحديث	5	18.2
تنامي الشراكة مع المجتمع المدني	7	31.8
توفير مواطن شغل جديدة	3	13.6
التسويق وتفتح المحيط الإقتصادي	3	13.6
تكريس مبدأ الجودة والمنافسة	1	4.5
الإقبال المتزايد على التكوين	3	13.6
غير مصرح به	13	--
المجموع	35	100.0

جدول (3.24): الحاجة التي تستدعي استدامة المشروع

دواعي الاستدامة	العـدد	النسبة %
الإقبال	10	32.3
مواكبة التطور التكنولوجي	4	12.9
الحصول على مواطن الشغل	4	12.9
الحد من الانقطاع الدراسي	2	6.5
استيعاب المؤسسات لخريجات مراكز التكوين	2	6.5
تطوير الصناعات التقليدية	3	9.7
تحقيق الاستقلالية	1	3.2
دعم تكافؤ الفرص	2	6.5
الحد من الأمية	3	9.7
دون إجابة	4	--
المجموع	**35**	**100.0**

إن المتغيرات التي تمثل فرص خارجية لمشاريع العينة والتي تضمن إستمراريته، تتجلى بالأساس في "**تنامي الشراكة** " التي مثلت مطلبا ملحا لدعم نجاح المشاريع وتحقيق استدامتها ضمن التطورات الراهنة، وإن تواتر متغير "تطور استعمال التقنيات الحديثة" بنسبة 18.2% في جملة الاستجوابات يدعم ضرورة مواكبة مشاريع العينة للتكنولوجيات الحديثة حتى تضمن قدرتها على المنافسة بنسبة12.9% (أنظر جدول 3.24).

أما المتغيرات الأخرى التي تمثل فرصا خارجية للمشروع، فإنها تتساوى في نسب تواترها وتتمثل في :

- توفير مواطن شغل جديدة (13.6%).
- التسويق والتفتح على المحيط الإقتصادي (13.6%).
- الإقبال المتزايد على التكوين (13.6%) (أنظر جدول عـ23ـدد).

4. التحليل التأليفي للمعطيات حسب مجالات الدراسة :

4.1.<u>مجال محو أمية المـرأة</u> :

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن تونس تمكنت خلال العشريات الثلاثة الأولى الممتدة من سنة 1956 إلى 1989 للتنمية وبفضل السياسات التعليمية المقررة بعد الإستقلال من الحدّ من نسبة الأمية لدى السكان من الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، من 84.7% إلى 37.1% وبالتالي فقد نزل مستوى الأمية لدى النساء من **96%** سنة 1956 إلى حدود **48.1%** سنة 1989، وانطلاقا من سنة 1992، أقرت خطة وطنية أولى تهدف إلى محو الأمية الأبجدية والحضارية للأفراد من الإناث والذكور، مع إعطاء الأولوية للفئة 15 / 29 عاما، غير أنّ الخطة لم تتمكن من إستقطاب إلا 39 ألف خلال البرنامج الأول وحوالي 60 ألف خلال البرنامج الثاني، وهو ما دعا إلى تقييم هذه الخطة حيث تبيّن أن تنفيذها كان دون المأمول لأسباب وعوامل عدة من أهمها :

- محدودية الحوافز والأفاق التكوينية والتدريبية للمتحررين من الأمية،
- التشتت السكني خاصة في المناطق الريفية،
- قلة المدرسين المؤطرين المتخصصين،
- تواضع مساهمة المنظمات والجمعيات في تنفيذها،
- الصيغة الإدارية للجهاز التنفيذي للخطة التي تحول دون التصرف بالمرونة اللازمة والنجاعة المطلوبة.
- محدودية الفضاءات الخاصة بهذا النشاط وعدم تخصيص إعتمادات للبناء أو لتسوغ محلات.
- إفتقاد تنفيذ الخطة إلى أطر مختصة في العمل الميداني تُمكن من تشخيص الفئات المستهدفة واستقطابها وحثها على المواظبة.

ومن أبرز الإستنتاجات المستخلصة من هذا التقييم، أن مواصلة العمل في مجال محو الأمية وفق هذا النسق من شأنه لا يقلص بصفة ملحوظة من نسبتها خاصة لدى الإناث، وبوضع الجدول التالي تبرز عملية التقاطع بين متغيري **الجنس والوسط الجغرافي**، وبالتالي الأهمية التي تكتسيها فئة النساء **والفتيات بالوسط الريفي** في مجال محو الأمية :

جدول (4.1) : تقاطع متغيرى الجنس و الوسط الجغرافى
فى مجال محو الأمية

الجنس	الوسط الحضري	الوسط الريفي	المعدل حسب الجنس
ذكور	%11.8	%28.2	%17.7
إناث	%26.4	53.2%	**%36.3**
المعدل حسب الوسط	%19	**%40**	

وانطلاقا من هذا الوضع، تم القيام بمراجعة جذرية لهذه الخطة وذلك بإقرار صيغ وآليات جديدة في مجال محو الأمية تضمنها البرنامج الوطني لتعليم الكبار الذي بدأ تنفيذه في سنة 2000.

لقد تبنّى البرنامج الجديد الفرضية الكمية المتمثلة في تخفيض النسبة العامة للأمية من 27% إلى 20% في غضون السنة الدراسية (2004-2005).

أما بالنسبة إلى الأهداف الكمية المستقبلية، فتتمثل في تقليص نسبة الأمية إلى 10% في آفاق سنة 2009 والتركيز في ذلك على الفتاة والمرأة الريفية والفئة العمرية دون 30 سنة.

لقد تمكن البرنامج الوطني لتعليم الكبار من تحقيق إنجازات نوعية يمكن إعتبارها نقطة بداية وأرضية ملائمة لمزيد تطويره من ذلك أن البرنامج تمكّن من :

- إقرار جملة من الحوافز المادية لاستقطاب الدارسين،
- إقامة مراكز نموذجية لتعليم الكبار (مهارات، لغة أجنبية، إعلامية)،
- ترسيخ مبدإ المتابعة وتعميمها حسب صيغ متنوعة تضمن ترسيخ المكتسبات القرائية وعدم الإرتداد إلى الأمية،
- إعداد برنامج تثقيفي شامل (مواطنة، صحة، بيئة)، من خلال بث حصص تلفزية خاصة بالدارسين والمتحررين من الأمية،
- تعميم التدريب المهني تدريجيا من أجل تحسين قابلية التشغيل لدى المتحررين من الأمية وخاصة الفتيات وإعدادهن للإندماج في الحياة الإقتصادية والحياة العامة.

إنّ تطور مردودية البرنامج تبقى مرتبطة بعديد المتغيرات الموضوعية والذاتية والإعتبارات الخارجة عن نطاق نشاط محو الأمية من أهمها :

- عزوف بعض الفتيات والنساء في الوسط الريفي عن مواصلة متابعة الدروس لأسباب مهنية واقتصادية.
- التشتت السكني بالريف والذي يعوق الفتاة والمرأة خاصة عن الإنخراط ثم **المواضبة** في هذا النشاط.

وهي التحديات التي سيواصل المشروع السعي من أجل تجاوزها.

ولذلك فإنّ أهم المقترحات والتوصيات في هذا المجال تتركز على :

- الإهتمام بجودة التعليم : مراجعة المناهج والبرامج،
- التركيز على التعلم الذاتي : ببعث مراكز نموذجية بكل جهات البلاد وتقريبها من المتحررين من الأمية،

- مزيد إستعمال **التلفزة للتعلم عن بعد** نظرا لفاغليته في مكافحة الأمية لدى المرأة، مع تكثيف البرامج التربوية والتثقيفية الموجهة للمتحررين من الأمية لا سيّما تجاه المرأة.
- عناية أكبر بمحو أمية الفئات النشيطة من النساء العاملات من خلال خطة إتصالية خصوصية وبرمجة منفردة في إطار التعاون والشراكة مع منظمات الأعراف والعمال ومؤسسات إقتصادية عمومية،
- دراسة إمكانية توظيف تقنيات الإتصال الحديثة في نطاق تحديث الوسائل التعليمية،
- الإهتمام بالجانب الترفيهي للمتحررين من الأمية وكذلك للدارسين.

إنّ نجاح البرنامج في تسريع نسق التخفيض من نسبة الأمية في فترة قصيرة تتجاوز الـ4 سنوات وبـ5 نقط، يمثل **نقطة قوّة** للمشروع توفر له إمكانيات هامة لكسب الرهان الكمي والنوعي في مجال محو الأمية لدى المرأة التونسية ولا سيما الفتاة والمرأة في الوسط الريفي.

أما على صعيد مشاركة الجمعيات في مجالمحو الأمية فهو في غالب الأحيان نشاط موازي لبرامج تكوين الفتاة ومدعم له وهو ما يمثل حافزا للعديد من الفتيات والنساء على الإقبال على محو الأمية باعتباره مدخلا لتمكينهم من حذق مهارات حياتية ومهنية أخرى.

4.2. مجال تنمية المهارات الحياتية والمهنية للمرأة :

لقد حظيت مسألة تنمية المهارات الحياتية والمهنية للفتاة والمرأة في منظومة التعليم والتربية الشاملة في تونس باهتمام كبير قصد تطوير خبراتها ورفع مهاراتها والرقي بمكانة المرأة في مسار التنمية، وذلك من خلال تركيز مجموعة البرامج والمشاريع التي تعتني بتدريب الفتيات والنساء في الوسطين الحضري والريفي.

وقد تم في هذا النطاق مسح المشروعات التي تشرف عليها الوكالة التونسية للتكوين المهني وبعض الجمعيات التي تتميز بخصوصيات في هذا المجال سواء على صعيد إتساع الإنتشار الجغرافي أو محدوديته أو نوعية البرامج المعتمدة.

وتبيّن من خلال الإستقصاء المسحي لمشروعات الوكالة التونسية للتكوين، أنها تنقسم إلى برامج وآليات تستهدف الذكور والإناث وأخرى تخص الفتيات، ومن هذه البرامج نذكر :

- مراكز التكوين والتدريب المهني، (ذكور + إناث)
- مراكز التكوين والنهوض بالعمل المستقل، (ذكور + إناث)
- مركز التكوين والتدريب في الصناعات التقليدية، (ذكور + إناث)
- المراكز القطاعية للتكوين، (ذكور + إناث)
- مراكز تكوين الفتاة الريفية. (**إناث فقط**)

ويعدّ جهاز تكوين الفتاة الريفية حاليا 14 مركزا بطاقة إستيعاب تقدر بـ1088 فتاة ويقوم بتكوين وتأطير المتربصات بمراكز الفتاة الريفية 88 مكونا ومكونة موزعين بنسب متفاوتة على مختلف المراكز حيث يبلغ المعدل العام حوالي 7 مكونين بكل مركز ويحتل العنصر النسائي مكانة هامة في تكوين الفتاة الريفية حيث تقوم 78 مكونة بتأمين تكوين الفتاة الريفية ويبلغ معدل تأطير الفتاة الريفية بالمراكز ما يعادل مكون لكل 11 متربصة ويتفاوت هذا المعدل من مركز إلى آخر بحسب عدد المتربصات وستشهد طاقة إستيعاب هذه المراكز تطورا ملحوظا.

وتتمثل أهم أهداف التكوين بهذه المراكز في :

- إعداد المنتفعات بالتكوين للإندماج في الدورة الإقتصادية وتمكينهن من حذق حرفة تحقق لهن كسب الرزق أينما وجدن دون الإلتجاء إلى مغادرة مواطن عيشهن.
- حفز الفتاة الريفية للإنتصاب للحساب الخاص من خلال برنامج التكوين التأهيلي لبعث المشاريع.
- إعداد الفتاة الريفية لتكوين أسرة متوازنة والرفع من مستواها الإجتماعي.
- تشجيع المبادرات الخاصة للإستثمار بتوفير اليد العاملة المختصة.

أما محتوى برنامج التكوين فإنه ينقسم إلى تكوين **إجتماعي** يتضمن عدة وحدات تكوين مثل التربية والأسرية، الطفل، التغذية، البيئة إلخ... وتكوين **مهني** في مجالات الإختصاصات المتوفرة بالمركز، يبلغ عدد الإختصاصات المتوفرة بالجهاز حاليا : 9 وهي : الفلاحة، الفصالة والخياطة، الطبخ وصنع المرطبات، الزرد الآلي واليدوي، التطريز التقليدي، النسيج الفني، الزربية، الجبة والفضة. وبخصوص نظام التكوين بهذه المراكز، فإن الدورة التكوينية تدوم عشرة أشهر ونصف.

ويفضي التكوين إلى الحصول على شهادة تكوين مهني، وهي شهادة يقع إعتبارها حال التمتع بالتشجيعات ا لخاصة لبعث المشاريع الصغرى أو حال الإندماج في إطار العمل المؤجر، علما وأن هذه المراكز تؤمن تكوينا إعداديا للأميات والمرتدات للأمية طيلة سنة يتلقون فيها تكوينا شاملا فينتفعن بالتكوين الإجتماعي وبالتكوين المهني لاكتساب مهارات ومعارف عامة حول مختلف الإختصاصات المتوفرة بالمركز ليلتحقن في الدورة اللاحقة بالتكوين في الإختصاص أو التكوين المؤهل.

وتم الشروع منذ سنة 2000 في عملية تأهيل جهاز مراكز الفتاة الريفية كما تم برمجة إنجاز دراسة تتعلق بأهداف وغايات وتوجهات التكوين بمراكز الفتاة الريفية وبلورة دور هذه المراكز كخلية مساندة للبرامج الجهوية للتنمية مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الجهات.

وتشتمل عملية تأهيل الجهاز على العناصر التالية :

- إعادة النظر في برامج التكوين بغية تحيينها وعند الإقتضاء إعادة صياغتها. ويرتكز المجهود في هذا الإتجاه على تحديث البرامج بما يتلائم وحاجيات سوق الشغل المحلي والجهوي من ناحية، وحاجيات الفتاة وتطلعاتها من ناحية أخرى.

- رسكلة المكونين المباشرين على المستوى التقني (في مجال الإختصاص) والبيداغوجي (التواصل) وتعزيز إطار التكوين بمكونين من خريجي التعليم العالي وإعدادهم وظيفيا لمهمة مكون بهذه المراكز.

- توفير التجهيزات اللازمة وتعصيرها في مختلف مراكز الفتاة الريفية.

- **وضع جهاز متابعة** خريجات المراكز بعد تخرجهن قصد معاينة ما آل إليه وضعهن ومعاضدة مجهوداتهن للحصول على شغل أو للإنتصاب للحساب الخاص.

- **إرساء النشاط الرياضي** بمراكز الفتاة الريفية.

- **تمرير المعرفة التقليدية** للفتاة الريفية في مجال تقطير واستغلال المواد والحشائش والنباتات الغابية وأعداد بعض المصبرات وبعض الأكلات التقليدية، وتشجيعها على المحافظة على هذه المعرفة وتثمينها وعند الإقتضاء حفزها على بعث مشروع في المجال.

كما يتولى الإتحاد الوطني للمرأة التونسية الإشراف على شبكة هامة من مراكز التكوين الموجه للفتيات في الوسط الحضري والريفي، يبلغ عددها 187 مركز تكوين موزعة على كامل أنحاء البلاد.

ويمكن تصنيف هياكل التكوين المهني التي يشرف عليها الإتحاد الوطني للمرأة التونسية إلى ثلاثة أصناف :

- الشعب المهنية بمراكز التكوين المهني وتشمل شعب واختصاصات متنوعة مثل :
  - تعليم الحلويات والمرطبات،
  - الحلاقة،
  - الخياطة.

- مراكز التكوين المهني التابعة للمجالس الجهوية للتنمية بالولايات والمحالة إلى النيابات الجهوية للإتحاد الوطني للمرأة التونسية ويوجد أغلبها بالمناطق الريفية.

- نوادي التكوين المهني التابعة للنيابات والفروع المحلية والتي تنشط في إطار الهياكل التابعة للنيابة الجهوية وتوجد جميعها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

وقد شمل المسح مجموعة من المراكز التكوين التابعة للإتحاد الوطني للمرأة التونسية وتوجد بمناطق حضرية وريفية بإقليم تونس في الشمال وجهة صفاقس في جنوب البلاد، وهما منطقتان تتصفان بتنوّع نسيجهما الإقتصادي والعمراني والبشري.

ومن أهم التحديات التي تواجهها المشروعات التدريبية من الصنف الأول التابعة للمنظمة النسائية، أنّ المستوى التعليمي المحدود للنساء والفتيات المسجلات بهذه المراكز والشعب المهنية (خاصة وأن أغلبها قد انقطعن مبكرا عن التعليم) يحول دون تطوير البرامج والتقنيات المعتمدة في التكوين وخاصة منها التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة أو المعلوماتية المتطورة، بالإضافة إلى ضعف التمويل والنقص في التجهيزات وفي الرسكلة المتواصلة للمدربين.

أما على صعيد التحديات الخارجية الراجعة إلى المحيط القريب من المشروع فقد أكدت البيانات أنّ المنافسة غير المتكافئة من طرف مؤسسات التكوين الحكومية والخاصة، تمثل تحديا أساسيا بحكم الفارق في الإمكانيات والبنى الأساسية والتجهيزات والموارد البشرية ومحدودية الموارد المالية المتوفرة للجمعيات، وذلك بالرغم من أن معلوم التكوين بمركز التكوين المهني التابع للإتحاد أقل من نظيره بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص إلا أننا نلاحظ إقبالا أكبر على هذه المراكز.

كما تبرز نوع من المفارقة والتقاطع عند تحليل البيانات التي تضمنتها الإستمارات والمتعلقة بالأجوبة عن التحديات "خارجية" للمشروع – وبأهم المتغيرات التي تمثل فرص خارجية للمشروع، حيث يمثل وجود بعض مراكز تكوين الفتيات في محيط إقتصادي وتجاري متنوع وثريّ، عامل إيجابي وسلبي في آن واحد، إذْ يعطي هذا المحيط الخارجي دفعا لعملية التكوين وترويج الإنتاج إلا أنه يستقطب من جهة أخرى اليد العاملة قبل إستكمال التكوين.

ومن خلال البيانات الخاصة بمراكز التكوين بجهة صفاقس يتضح جليا أن عجز المركز الجهوي للتكوين المهني عن قبول كل الراغبات في التكوين (خاصة في اختصاص الحلويات والمرطبات حيث يقدر عدد الراغبات في التكوين بضعف عدد المسجلات بالمركز) يمثل متغيرا أساسيا ينبغي أخذه بعين الإعتبار يعكس عقلية معينة وعدم تلاؤم بين الطلبات وعروض التكوين.

ومن أهم البيانات الخاصة بمنظومة التكوين التابع للمنظمة النسائية، الإختلاف الواضح في وضع مراكز التكوين المتواجدة في محيط حضري عن تلك المراكز المهتمة بتدريب الفتاة في الوسط ا لريفي حيث أكدت البيانات التي تضمنتها الإستمارة الخاصة بمشروع إعادة تأهيل 41 مركز تكوين الفتاة الريفية أن هذه المراكز تعاني من النقائص التالية :

- عدم توفر نظام تدريبي وتكويني موحد يستجيب لمتطلبات سوق الشغل وخصوصيات الجهات والمناطق،
- نقص في التكوين الأساسي للإطار التكويني المؤطر لهذه المراكز،

- نقص في التقنيات البيداغوجية ولوسائل الإيضاح الناجعة وربطها مع نوعية الفئات المستهدفة،
- عدم جاهزية المبانئ المعدة خصيصا للتكوين (إفتقار المبانئ الموجودة إلى المرافق الأساسية والتجهيزات اللازمة...)،
- نقص في وسائل التقييم والمتابعة الناجعة (شهائد تخرج غير موحدة وغير معترف بها أحيانا).

كما تسجل مراكز التكوين بالوسط الريفي تراجعا ملوحظا في الإقبال على التسجيل بها لعدة إعتبارات أهمها أن النساء والفتيات اللواتي يتلقين التكوين المجاني بهذه المراكز يبحثن عن الحوافز المالية المقترنة بالعملية التكونية ويطالبن بالترفيع في قيمتها حيث تتمتع كل متكونة بمنحة مالية شهرية قدرها 25 دينار إلا أن أغلبهن يخيرن العمل بالمؤسسات الصناعية التي تزخر بها الجهة أو الإنخراط في النشاط الفلاحي الذي يميز الوسط الريفي بولاية صفاقس على مواصلة التكوين بهذه المراكز.

ويرتكز المشروع الذي أعدته وزارة شؤون المرأة والأسرة لتأهيل مراكزالفتاة الريفية الراجعة بالنظر إلى الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، بالأساس على:

- وضع البرنامج التأهيلي حسب الحاجة لكل مركز (تطوير البنية التحتية، توفير التجهيزات اللازمة، تكوين المكونات، تصور البرامج التكوينية...)،

- إعداد برنامج التكوين الذي يتضمن وصفا للكفايات وأهداف التكوين المتصلة بها، وينقسم برنامج التكوين إلى وحدات مستقلة تنتسب كل منها إلى كفاية مهنية، وبالتالي تصاغ كل وحدة في شكل مواصفة مستقلة بأهدافها الخصوصية ومعايير تقييمها.

- إعداد دليل التنظيم المادي والبيداغوجي الخاص بضبط مستلزمات التكوين من آلات ومعدات وأثاث ومواد أولية، ومساحات وفضاءات وموارد بشرية.

- إعداد دليل التقييم الذي يصف طريقة التقييم وأنواعه وموعد إجراءه بالنظر لمختلف أجزاء البرنامج،

- وعموما فإن تنوّع الحاجيات وتنامي المتطلبات المالية والبشرية للتكوين، تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها منظومة التكوين التابعة للجمعيات من أجل تطوير برامج التدريب. ذلك أنّ تمويل مستلزمات التدريب، يعتبر مؤشرا ودالا على مدى أهمية هذه المسألة في برامج عمل الجمعيات النسائية والتنموية ومن خلال قراءة البيانات المقدمة، يبدو واضحا أنّ قضية تطوير التكوين والتدريب مرتبط إلى حد كبير بموضوع الإعتمادات المالية والتجهيزات الحديثة المتوفرة والتي لا تزال محدودة لدى الجمعيات.

فكما تقدمت الإشارة إليه **فيما سبق** ، تؤكد البيانات الخاصة بمركز التكوين الفلاحي العصري للفتيات بشيدّة الذي يشرف عليه الإتحاد الوطني للمرأة التونسية والذي تم إحداثه بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي، على أنّ المركز يتوفر على طاقات هامة كامنة / نوعية التكوين وشموليته / الموقع والمساحة / البناءات /فرص واعدة / قدرات على الإستدامة / إلاّ أن هذا المشروع مكبل بمحدودية الإمكانات المالية المتوفرة مما يحول دون إستغلال كامل الطاقات المتاحة والإستجابة للإقبال المتزايد على برامجه التكوينية.
وهي ذات التحديات الواردة في البيانات الخاصة بمشروع الدعم المؤسساتي للجمعيات النسوية بالوسط الريفي الذي تتولى تمويله جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والصندوق الكندي للمبادرات المحلية « FCIL ».
فعلى الرغم من خصوصية هذا المشروع الذي يهدف حسب الإستمارة إلى تنمية وتقوية المهارات الحياتية للمرأة، وتطوير قدراتها في مجالات التصرف المالي والمؤسساتي، فإن

ضعف التمويل في ظل تنامي طلبات التدريب للمجتمع النسوي بالوسط الريفي، يمثل أحد أهم التحديات الداخلية للمشروع.
ومن الملاحظات **الطريفة** المستخلصة من البيانات، أنّ **إنخفاض** نسبة الإنقطاع المبكر للفتيات لا سيّما في الوسطين الحضري والريفي، ينجر عنه إنخفاض في الإقبال على بعض مراكز التكوين والتدريب مما يستوجب الرفع من مستوى برامج التكوين حتى تتماشى ونوعية الفئات النسائية المستهدفة وحاجة السوق إلى يد عاملة متطورة تقنيا.
وعلى الرغم من أنّ المنتفعات بخدمات مراكز التكوين على إختلافها يتمتعن بالبرامج الخاصة بتعليم الكبار (وحصص رفع المستوى الفكري والمعرفي) وحصص التثقيف الصحي حول الصحة الإنجابية التي تنظمها النيابة الجهوية للإتحاد والوطني للمرأة بالتعاون مع المندوبية الجهوية للأسرة والعمران البشري، فإنّ البيانات.
وأكدت الأجوبة المصرح بها على ضرورة أنْ تصبح مراكز التكوين المهني للفتيات تتوفر أنشطتها على أبعاد ثقافية وفنية وتقنية واجتماعية وتربوية متنوعة توفر للفتاة وللمرأة متنفسا تعبر من خلاله عن إبداعاتها وفضاءا لتنمي مهاراتها، وتمكنها من فرص إضافية لِتَواصُلٍ واندماج فاعل مع بيئتها الإقتصادية والإجتماعية ومع تحولات العصر ومجتمع المعلومات.

4.3.ظاهرة إنقطاع الإناث عن المدارس :

لقد حرص النظام التربوي التونسي منذ الإستقلال على نشر التعليم وتوسيع رقعة التمدرس مع العمل في ذات الحين على تحسين نوعية التعلم قصد الحد من الفشل المدرسي والتقليص من الإرتفاع في نسب الإنقطاع المبكر عن التعليم، وقد تجلى هذا التوجه بأكثر وضوحا وأشد إصرار بعد تحول 7 نوفمبر 1987. وذلك من منطلق أن التعليم هو القاسم المشترك الأكبر الذي يجب أن يجمع بين كل التونسيين.
وقد أكدت النتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة في التحسن المتواصل في مستوى التمدرس والحد من الإنقطاع، فقد بلغت نسبة تمدرس الأطفال (12/6 سنة) 92.3% في حين إنحدرت نسبة الإنقطاع بنوعيها من 4.4% سنة 1995 إلى 1.7% سنة 2004.
لذا، يغدو من الشرعي طرح التساؤل التالي :
ما هي المشروعات التي حدّت من ظاهرة الإنقطاع المبكر عن الدراسة ومدى تشابك المتغيرات في هذا المجال ؟.

إنّ المتأمل في الوصف الإحصائي لظاهرة الإنقطاع بالسنوات الخمس الأولى من التعليم الأساسي بالنسبة للذكور والإناث يقف عند الإقرارات التالية:

- إن ظاهرة الإنقطاع عن الدراسة من الظواهر الثابتة والمرافقة لجميع سنوات التمدرس، رغم الإختلافات والتباين الحاصل في نسبها بين مختلف السنوات.
- الإرتفاع الملحوظ لظاهرة الإنقطاع في نهاية السنة السادسة من التعليم الأساسي، وهو ما يبرز من خلال الجدول التالي :

جدول (4.2) : انقطاع الاناث عن المدارس فى السنوات الدراسية المختلفة

السنة الدراسية	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	الجملة
99/98	1.1	0.9	1.9	2.7	4.4	7.7	3.2
00/99	0.9	0.9	1.6	2.6	4.3	6.9	2.9
01/00	0.6	0.6	1.1	1.6	3.0	4.3	1.9
02/01	0.2	0.7	1.0	1.4	2.7	4.7	1.8
03/02	0.0	0.8	0.7	1.6	2.9	4.3	1.8
04/03	0.0	0.8	0.2	1.6	3.0	4.0	1.7

- إنّ إستمرار ظاهرة الإنقطاع التلقائي وذلك رغم صدور التشريع الخاص بإجبارية التعليم (قانون جويلية 1991) يؤكد بوضوح على أنّ ظاهرة الإنقطاع تحكمها متغيرات وعوامل متعددة لا يمكن للتشريع وحده أن يقضي عليها متى كان في معزل عن تضافر عديد **العوامل التربوية والإقتصادية والإجتماعية** التي يمكن أن تتعاضد لخلق الأرضية الملائمة للحد من هذه الظاهرة خاصة في ظلّ إرتباطها بعوامل قد تعود إلى جملة من القناعات والعادات الإجتماعية المسيطرة في صفوف بعض الأسر وخاصة الريفية منها.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تضمنت الخطة الوطنية بالأساس المحاور التالية :

- إرساء خطة للدعم والعلاج تستمد آلياتها من داخل النظام التربوي ذاته ذلك أن القضاء على الرسوب على الحد الذي يغدو معه ظاهرة نادرة الوقوع.
- تنشيط الدور الموكل إلى مختلف الهياكل المتدخلة في عملية التمدرس بما يضمن لها أفضل مردود (هياكل العمل الإجتماعي المدرسي / مشروع المدارس ذات الأولوية...).
- تفعيل تطبيق قانون إجبارية التعليم.

وفي هذا الإطار تم إرساء عدة **مشروعات** من أهمها :

4.3.1.مشروع خلايا العمل الإجتماعي في الوسط المدرسي :

وتهدف خلايا العمل الإجتماعي في الوسط المدرسي حسب الإستمارة إلى الوقاية من الإنقطاع المبكر وذلك بمعالجة الحالات الإجتماعية المكثفة التي تحول تدون نجاح التلميذ (عوامل صحية، نفسية وعائلية داخل المدرسة).

4.3.2.إحداث مدارس المهن :

توفر هذه المدارس تكوينا متكاملا يتدرب فيه المتعلمون على مهن تستجيب لحاجيات سوق الشغل، وتساهم بالتالي في إنتشال عدد من التلاميذ المنقطعين الذين استوفوا حقهم في الدراسة في مستوى السنوات السادسة والثامنة والتاسعة من التعليم الأساسي والذين تبين ميلهم إلى المهارات اليدوية.

وقد بلغت نسبة **الإناث** من جملة التلاميذ حوالي 39 % مرسمات خاصة في إختصاصات تصميم الأزياء والحلاقة والتجميل والمكتبية وأعوان المحاسبة.

4.3.3.إتخاذ إجراءات عملية لتطبيق مبدإ إجبارية التعليم :

لقد نص القانون على معاقبة الولي الذي يمتنع عن إلحاق منظوره بمؤسسات التعليم الأساسي عند بلوغه السن القانونية والولي الذي يسحبه منها قبل سنّ السادسة عشر على الرغم من أنه قادر على مواصلة الدراسة بشكل طبيعي.

وقد تم إقرار آليات لمتابعة تطبيق قانون إجبارية التعليم حيث تم إصدار أمر لضبط المسافة بين مكان إقامة الولي عن أقرب مدرسة بـ2 كلم بالنسبة للمدرسة الإبتدائية و3 كلم بالنسبة للمدرسة الإعدادية التي ليست بها مبيت، و20 كلم بالنسبة إلى المدرسة الإعدادية التي بها مبيت.

كما تم في هذا النطاق إتخاذ إجراءات تتعلق بـ :

- إحداث مبيتات ومراقد وقاعات مراجعة بالتعديد من المؤسسات التربوية قصد تمكين التلاميذ من تفادي صعوبات التنقل.
- إنجاز مشروع خارطة المناطق ذات الأولوية التربوية لتمكين بعض المؤسسات التعليمية والتربوية من إمكانيات إضافية تساعد على تحسين ظروف الدراسة.
- إسناد منح للتلاميذ المعوزين تغطي إقامتهم بالمبيتات وتوفر لهم مستلزات الدراسة من كتب وأدوات ....

وقد كرّس القانون التوجيهي الجديد للتربية والتعليم 23 جويلية 2002، هذه التوجهات الرامية إلى وضع دعائم متينة لمدرسة الغد باعتبارها مدرسة للجميع لكل فيها حظّ.

ويمثل هذا القانون إطارا تشريعيا تجديديا يرمي إلى تحقيق النقلة النوعية من خلال تدابير وإجراءات وإصلاحات شاملة من أهمها :

- إعتبار التربية أولوية مطلقة،
- إلتحاق السنة التحضيرية بهيكلة التعليم الأساسي،
- التأكيد على أن وظائق مدرسة الغد هي التربية والتعليم والتأهيل.

4.4.محو الامية التقنية للمرأة والتعليم المستمر :

يمكن تصنيف البرامج والمشروعات المهتمة بموضوع نشر الثقافة التقنية إلى محورين أساسيين :

المحور الأول : يهم المعالجة الجذرية لهذه المسألة بالعمل على نشر الثقافة التكنولوجية في أوساط الشباب، ذكورا وإناثا عبر مشروعات متعددة من أهمها مراكز الإعلامية الموجهة للطفولة ومدينة العلوم.

المحور الثاني : يتعلق بدعم قابلية الشباب، ذكورا وإناثا، للتشغيل عبر مختلف المشروعات والبرامج المساعدة على التأهيل في مجال الإختصاصات التقنية من قبل آليات الصندوق الوطني للتشغيل وبقية برامج التأهيل والإدماج المهني والتعليم المستمر.

ومن أهم البرامج المتدخلة في المحول الأول :

4.4.1.المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل :

إنطلق هذا المركز في النشاط سنة 1996 ويسعى إلى الإسهام في تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- إعداد أجيال المستقبل قصد تسهيل إندماجهم في مجتمع المعلومات والإتصال،
- نشر ثقافة الإعلامية في صفوف الأطفال التونسيين،
- تعزيز قدرات الطفل ومؤهلاته في مجال الإعلامية والإتصالات الحديثة،
- تنمية روح الخلق والإبداع لدى الأطفال إعتمادا على التكنولوجيات الرقمية الجديدة للإعلام والإتصال.

وتبلغ نسبة الفتيات من مجموع المستهدفين من نشاط المركز حوالي 53% وهو متغير هام يؤكد الجهود المبذولة لاستقطاب الفتيات في إطار أنشطة مختلف هياكله على المستوى الوطني والجهوي، حيث أمكن تدريب 182.479 طفل منذ سنة 1996.

وتشير البيانات إلى أنّ من **أهم التحديات الداخلية** التي يواجهها المركز هو المنافسة التجارية غير التربوية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، إلاّ أنّ نوعية الخدمات التي تقدمها المراكز المنتشرة في كامل البلاد (22 مركز + مركز وطني) تمثل أحد **أهم نقاط قوّة** المشروع.

كما تمّ إحداث مركز إعلامية موجهة للطفل **المعوق** لتمكينه من تنمية قدراته ومن الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بما يؤهله للإندماج في مجتمع المعرفة، من النقاط الإيجابية لهذا المشروع في سعيه من أجل تجسيم مبدإ تكافؤ الفرص من النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

4.4.2.مدينة العلوم :

فهي مؤسسة حكومية أحدثت في إطار الحرص على نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية بين كافة فئات المجتمع، وتستقطب هذه المؤسسة عددا هاما من الفتيات والنساء وتوفر

لهن خدمات تساعد على استيعاب المفاهيم العلمية واستخدام الأساليب التقنية في العديد من الإختصاصات.
أما على مستوى المحور الثاني فإن من أهم البرامج المتدخلة نذكر :

4.4.3.الصندوق الوطني للتشغيل :

تندرج تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل (2121) في إطار دعم قابلية الشباب للتشغيل باعتباره مشروعا رائدا في مجال **تأهيل حاملي الشهادات العليا** في اختصاصات متعددة، وفي مقدمتها التكوين في مجال تقنيات الإعلامية، حيث أمكن إعادة تكوين أكثر من 12 ألف في إختصاصات تقنيات الإعلام والإتصال، يتوزعون حسب متغير الجنس في الإختصاصات الإعلامية والملتيميديا ما بين 57% و36% حيث يلاحظ إقبال هام للفتيات، اللاتي يمتكلن مستويات تعليمية محترمة، على برامج التكوين الأساسي في مجال التقنيات الحديثة.

أما فيما يتعلق بالتعليم المستمر، فإن أهم البرامج تتمثل في :

- المركز الأعلى للتكوين المستمر الذي يسعى إلى تكوين أكبر عدد من المربين لاكتساب القدرة على إستعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصال في أداء رسالتهم، وتم تنظيم حلقات تكونية في المجال خلال العطل المدرسية وضمن برامج لتمكين المربين والمدرسين من إكتساب مهارات في تكنولجيات المعلومات والإتصال، وهي مشروعات تشمل المرأة بصفة خاصة نظرا لكثافة عدد المدرسات في مختلف مراحل التعليم واللاتي يمثلن أكثر من 47%، كما تم وضع برنامج لتجهيز المدارس والمعاهد بوسائط الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات.
- مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) الذي أحدث سنة 1990 ويقوم بعدة أنشطة من أهمها :
  - تشجيع الدراسات والبحوث حول المرأة،
  - جمع المعطيات والوثائق المتعلقة بأوضاع المرأة والسهر على نشرها،
  - إنجاز برامج تكوين لتطوير قدرات المرأة في مجالات القيادة والتسيير،

وقد شرع (الكريديف) منذ إختياره سنة 1996 كمركز إمتياز من قبل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، في تنظيم دورة تكوينية حول "التنمية والسكان حسن النوع" لفائدة إطارات نسائية عربية وإفريقية.

كما ينظم دورة تكوينية لفائدة الإطارات النسائية التونسية حول محاور تتعلق بالتدرج في المهنة وبإدراج مقاربة "التنمية حسب النوع" والتصرف في الموارد البشرية.

5. الاستنتاجات العامة :

- لقد لاح وبكل وضوح الإقتناع التام للإرادة السياسية في تونس بأنّ تغيير وضع الفتاة والمرأة التونسية يستلزم مزيد العمل على نوعية تمكينها من الفرص المتكافئة في مختلف مجالات التعليم والتدريب (وهو رهان الكمّ) إلاّ أنّ ذلك مرتبط بكسب الرهان النوعي –البرامج والاختصاصات التعليمية والتدريبية للمرأة وهو التحدي الحالي والمستقبلي المطروح الذي تسعى البرامج التعليمية والتدريبية في تونس على رفعه وتعمل على كسب رهاناته .

- لقد برز وبكل وضوح أنّ دور الجمعيات والمنظمات في مجال التكوين والتدريب ومحو الأمية يكتسي أهمية كبيرة في تونس ، وما فتئ يتنامى فهو دور له **تاريخ وحاضر ومستقبل**، إلاّ أنّ توفير التمويل بما يتناسب والمهام الموكولة للبرامج يمثل شرط أساسيا لضمان نجاعة الأداء والاستمرارية لبرامج التدريب وهو من التحديات التي تواجهها المنظمات والجمعيات بصفة خاصة.

- تحتاج عملية قياس مردودية المشروعات في مجال التعليم والتدريب إلى **أنظمة رصد وتقويم** ضمن مكونات المشروعات ذاتها تستخدم منهجية النوع الإجتماعي لا سيّما وأن العديد منها يستهدف الذكور والإناث على حدّ السواء، وهو ما ينبغي أن يشمل كل البرامج والمشروعات.

- إن محو الأمية والتدريب المهني والرفع من المهارات الحياتية، يمثل مفتاح التغيير في أوضاع المرأة والفتاة، **لا سيّما الوسط الريفي**، فهو يعتبر المدخل الأول لتحقيق مبدإ المساواة، ولذا فإن تحسين نوعية الخدمات التعليمية والتدريبية لفائدة المرأة برز كأحد أهم التحديات الرئيسية المطروحة في هذين المجالين بصفة خاصة.

- لئن تمركز حضور المرأة والفتاة التونسية في بعض الإختصاصات التعليمية والتدريبية التقليدية، فإن التحولات التكنولوجية والإقتصادية مثلت أحد المتغيرات الهامة في الدفع بها إلى التوجه نحو المجالات الجديدة والواعدة، وتدل المؤشرات على أنّ إقبال الفتيات والنساء في تونس سيتطور ويتنامى بشكل واضح في هذه الإختصاصات، وهو ما يتطلب مزيد تعزيز مشروعات التأهيل في التقنيات الحديثة وجعلها جذعا مشتركا في كل برامج التعليم والتدريب.

- يتبيّن من خلال البيانات ، أن نجاح منظومة التعليم والتدريب في تونس قد بوأت المرأة مكانة هامة وحققت نتائج ونجاحات معتبرة لا سيما على صعيد الحد من الإنقطاع والرفع من نسب التمدرس وإتاحة الفرص المتكافئة للتكوين والتدريب أمام الفتاة والمرأة إلا أن تعزيز هذه النتائج متوقف إلى حد كبير على معرفة حاجيات الفئات النسائية المستهدفة، والقدرة على توفير أنماط تعليمية تلاءم وأوضاعهن .

- أكدت الأجوبة المصرح بها على ضرورة أنْ تصبح مراكز التكوين المهني للفتيات تتوفر أنشطتها على أبعاد ثقافية وفنية وتقنية واجتماعية وتربوية متنوعة توفر للفتاة وللمرأة متنفسا تعبر من خلاله عن إبداعاتها وفضاء لتنمي مهاراتها، وتمكنها من فرص إضافية لِتَواصُلٍ واندماج فاعل مع بيئتها الإقتصادية والإجتماعية ومع تحولات العصر ومجتمع المعلومات.

وهو ما يطرح أهمية المحور التكنولوجي في التكوين ونشر الثقافة التقنية لدى الفتيات والنساء.

- يبدو أن المشاريع التربوية والتكوينية تتوجه بالأساس إلى تمكين المرأة الفتاة من المهارات التي تمكنها من الشغل أكثر من توجهها إلى التكوين العام غير الوظيفي ولذلك فإن الأولويات المشتركة بين مختلف محاور الدراسة تتمثل في العناصر التالية:
    - فتح مسالك واختصاصات جديدة أمام الفتاة تتماشى وتطور المنظومة الإقتصادية والتكنولوجية.
    - ملائمة برامج محو الأمية وتعليم الكبار مع أوضاع المرأة والفتاة في الوسط الريفي.
    - توسيع فرص التعليم والتكوين التقني والتكنولوجي أمام المرأة والفتاة.
    - دعم استجابة جهاز التدريب والتعليم للحاجات النوعية لقطاع الإنتاج.
    - النهوض بمختلف أنماط التعليم والتكوين المستمر للمرأة، التكوين عن بعد والتركيز على التكوين المساعد على تطوير المسار المهني للمرأة.

إنّ هذه العناصر تتطلب تصورا ومنهجية شاملة ترتكز عند تحديد الأهداف الرئيسية للبرامج التربوية التدريبية إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار البعد النسائي واحتياجات الفتاة والمرأة في هذه المجالات، وهو أمر هام ومتغير أساسي خاصة بالنسبة للبرامج التعليمية، بما يضمن أقصى استفادة للمرأة والفتاة من هذه المشروعات.

6.التوصيات وأولويات العمل المستقبلي على المستوى العربي :

تواجه المنظومة التعليمية والتدريبية اليوم في ضوء ما يشهده العالم من تطورات متسارعة النسق في جميع الميادين ، عديد التحديات ، وهو مما يدعوها إلى كسب جملة من الرهانات يمكن أن نذكر منها :

- كسب رهان الجودة في جميع مستويات المنظومة التربوية ، والإرتقاء بهذه الجودة حتى تكون مستجيبة للمواصفات العالمية ... ذلك أن قيمة النظم التربوية اليوم غدت تقاس بمدى جودة برامجها ومضامينها ووجاهة ما تعتمده من آليات عمل
- سهام التربية في تأهيل الثروة البشرية بما يمكن من جعل التربية سندا للتنمية ... وهو ما جعل المؤسسة التعليمية تتجاوز وظيفتها التقليدية (التعليم في بعده المعرفي الأكاديمي) لتستبدلها بوظائف جديدة أكثر استجابة لانتظارات المجتمع ومتطلبات العصر (التربية / التعليم / التأهيل ...)
- تمكين المؤسسة التعليمية والتدريبية من الإنفتاح على محيطها ، بما يساعد على إيجاد تكامل بينها وبين المحيط يمكنها من مزيد استفادة مما يوفره المحيط من إمكانيات وموارد مادية وبشرية قادرة على الإسهام في تطوير الحياة المدرسية .
- الإرتقاء بسبل الشراكة ودعم دور المجتمع المدني في تطوير الفعل التربوي : من خلال تنشيط مسالك التعاون والشراكة بين مختلف الأطراف التي يمكن لها أن تساهم بفاعلية في تطوير أداء المنظومة التربوية بصفة أو بأخرى حتى لا يظل الفعل التربوي حكرا على المربين وأهل الاختصاص .
- تطوير البرامج ومضامين المناهج التدريبية لجعلها أكثر استجابة لانتظارات المجتمع ومتطلبات العصر حتى تكون أكثر إسهاما في تنشئة أجيال جديدة قادرة على الإنخراط في الحياة بفاعلية ومؤهلة للتكيف مع مختلف التحولات ومواصلة التعلم بعد مغادرة المؤسسة التعليمية .
- الإستفادة القصوى من التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال التي وقع إدارجها بالبرامج وجعلها سندا لعمليتي التعليم والتعلم. وذلك من خلال إدراج الإعلامية كمادة إجبارية بالشعب العلمية والاختصاصات المهنية.
- تعصير أساليب التصرف في المنظومة التعليمية والتدريبية وتطوير خدمات وقواعد البيانات في مجال التصرف الإداري والمالي والبيداغوجي، بما يساعد على التوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية.

المراجع :

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . المسح الإحصائي للمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية في الوطن العربي . تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،2000.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . مدرسة الغد . تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2000.

- وزارة التربية والتكوين . التطور التربوي في تونس .تونس : وزارة التربية والتكوين، 2004 .

- وزارة التربية . التقرير النهائي حول ظاهرة الرسوب والإنقطاع المبكر عن التعليم الأساسي . تونس : وزارة التربية ، 1999.

- وزارة التربية والتكوين واللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافة . الخطة الوطنية للتربية للجميع . تونس : وزارة التربية والتكوين واللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافة ، 2002.

- وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين . التقارير الوطنية حول متابعة تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن المؤتمر العالمي حول المرأة.